مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (١١)

مختصر مسائل الخلاف فى كتاب الإنصاف لأبى البركات الأنبارى

"دراسة استقراتية"

إعداد

د/ فاطمة محمد أحمد إبراهيم

أستاذ مساعد - جامعة الباحة - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها - التخصص العام : اللغويات ،
التخصص الدقيق : النحو والصرف
الباحة - المملكة العربية السعودية

السنة ٢٨ العدد (١٠٩) ابريل ٢٠١٧م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

"مختصر مسائل الخلاف في كتاب الإنصاف"

لأبي البركات الأنباري

دراســة استقرائيــة

د/ فاطمة محمد أحمد إبراهيم
أستاذ مساعد – جامعة الباحة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية وآدابها
التخصص العام: اللغويات. التخصص الدقيق: النحو والصرف
الباحة / المملكة العربية السعودية

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة مختصر المسائل الخلافية التي تدخل ضمن الدرس النحوي والصرفي العربي في كتاب ابن الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف"، فالكتاب يعد إثراءً للغة العربية؛ لما فيه من ترتيب وتسلسل واضح، وزيادة في التفصيل لجميع ما أورده العلماء والنحاة في موضوع الخلافات النحوية والصرفية. وتأتى أهمية هذا الكتاب من أنه الوحيد الذى يعالج موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين بهذا الشمول وتلك الإحاطة. ومن خلال الدراسة والتصفح لأقوال العلماء اللغويين من بصريين وكوفيين وغيرهم، يتضح أن ابن الأنباري من أكثر الذين أفاضوا في هذا العلم ونظموا مسائله، فقد أفرد لها مساحة واسعة تحوي عرضه للجانبين الكوفي والبصري والآراء المختلفة لهما، فكانت خير دليل للباحثين. وعلى الرغم من أن ابن الأنباري كان بغداديًّا، لكنه يميل إلي تأييد الآراء البصرية أكثر من الآراء الكوفية التي تدور حول المسألة بينهما، فكثيرًا ما كان يحاجّ الكوفيين بأصول المدرسة البصرية معتمدًا في ذلك على الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف وأمثال وكلام العرب. مما سنراه واضحًا في مجال الدراسة. وقد اكتفيت في هذه الدراسة بالاختصار المفيد والحصر الكامل لجميع المسائل، ابتداء من "اشتاق الاسم" وانتهاء بـ "وزن كلمة أشياء". أسأل الله العلي القدير أن تتم تلك الدراسة على الوجه الذي يرجوه كل دارس.

• تاريخ تسليم البحث (اكتوبر /٢٠١٦)
* تاريخ الموافقة على البحث (ابريل / ٢٠١٧)

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

المقدمة

طرق الخلاف باب القران الكريم كما ظهر في القراءات القرآنية المتعددة وأوجهها، وبيان كل قارئ وجهته فيها، فلا غرابة أن يحدث الخلاف في النحو، وسبب ذلك يرجع إلي اختلاف اللهجات العربية. فكان هذا البحث مواصلة لتتبع هذه الظاهرة والتي تتمثل في هذا العنوان: "مختصر مسائل الخلاف في كتاب الإنصاف" لأبي البركات الأنباري.

أدت طبيعة المادة إلي تقسيم الموضوع إلي فصلين دراسيين، الفصل الأول: "نشأة الكاتب ومنهجه العلمي في كتاب الإنصاف". الفصل الثاني: "المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الكوفيين والبصريين"، يعتمد على ذكر أقوال الكوفيين في المسألة المطروحة مع حجتهم، وأقوال البصريين وحجتهم. مستشهدون في ذلك بالشواهد القرآنية والشعرية وكلام العرب.

والهدف من دراسة الخلافات النحوية والصرفية، وضعها بطريقة جديدة ليسهل علي الباحثين والدَّارسين تناولها مجملة دون مشقة، حيث أصبح النحويون يختلفون حتى في آرائهم الشخصية، فتعددت المدارس والاتجاهات وأثَّرَ ذلك على تراثنا النحوي، فابن الأنباري قد أكثر من التفصيل في كتابه دون إخلال أو إسهاب، وأيضًا من الأهداف حصر تلك المسائل في جدول يحتوي على بيان الخلافات في المسائل النحوية والصرفية الواردة في كتاب الإنصاف وعددها إحدى وعشرون ومائة مسألة.

والمتتبع لمسألة الاختلافات النحوية والصرفية يتبين له أنها كانت سببا بارتقاء النحو العربي، مما جعل كثيرًا من الباحثين والدارسين يهتمون بهذ العلم، فأردت أن أنال هذا الشرف المجيد مع السابقين الذين أبدعوا في الإحصاء والدراسة بمثل هذه الاختلافات، التي تبيّن تبيان وجهات النظر في لغة الذين أرسوا قواعد النحو ومن بعده الصرف، يمثلهم مدرستي (الكوفة والبصرة).

وقد تجمّع لدي عدة من المسوغات التي جعلتني أقف على ما أورده ابن الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين"، وأجملها فيما يلي:

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

١-الاختصار المفيد لآراء كل من المدرستن الكوفية والبصرية؛ ليسهل على الباحثين تناولها مجملة دون تفصيل، فابن الأنباري طوّل في تفصيل كل مسألة وكأنها فصل بحاله دون حشو.

٢-لأنه بعد التصفح والاطلاع حول موضوع الخلافات النحوية والصرفية لم أجد لها حصر إلا عند ابن الأنباري في كتابه هذا، فهو أول من قام بحصر هذه المسائل وعددها (١٢١ مسألة).

٣-لأنه كتاب به تنقيح المسائل التي وقع فيها الخلاف بين المدرستين دون سواهما من المدارس النحوية الأخرى، كالمدرسة البغدادية والأندلسية، وغيرها من المدارس المشهورة، مع العلم بأن ابن الأنباري أورد بعض الآراء للبغداديين مؤيدين أو رافضين لرأي إحدى المدرستين في المدرسة المطروحة.

٤-وكذلك قد تناولتُ في موضوع دراسة سابقة لي فيما يختص بدراسة أطوار النحو العربي والمناظرات النحوية والصرفية بين العلماء في القرنين الثاني والثالث، فكان من الأجدر المواصلة في هذا المجال؛ لبيان المسائل التي وقع فيها الخلاف بين النحويين والصرفيين من المدرستين، حتى يظهر جليًّا اجتهاد العلماء في التعصب لآرائهم العلمية في النحو الوصرف، وهذا يعتبر مسوغ أساسي لتناولي لموضوع الخلافات.

٥-لم أجد دراسة سابقة لحصر جميع المسائل في هذا الكتاب واختصارها بطريقة تعليمية سهلة، فأردت أن يكون لي سبق في ذلك؛ مما يتيح لطلاب العلم أن يتناولوا تلك المسائل دون ملل.

أما عن الدراسات المعاصرة السابقة التي تناولت موضوع الخلاف بين الكوفيين والبصريين، فيما يتعلق بكتاب ابن الأنباري، فمنها:

١- "ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف" لفتحي بيومي حمودة، وهو رسالة دكتوراة مجازة، مقدمة لجامعة القاهرة عام ١٩٧٨م، بإشراف الأستاذ الدكتور أمين علي السيد، ثم نشرت بعد ذلك كمؤلَّف.

٢- "ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع .. دراسة تحليلية"، إعداد الطالب/ باسم عبد الرحمن صالح البابلي، وهو رسالة ماجستير مجازة، مقدمة لكلية

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

الآداب / جامعة الإسلامية بغزة – فلسطين، عام ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م، بإشراف الأستاذ الدكتور محمود محمد العامودي.

٣- "الخلافات النحوية في باب المرفوعات التي سكت عنها ابن الأنباري في الإنصاف، من خلال ارتشاف الضرب أبو حيّان"، إعداد الطالبة/ مثيبة راقي الشريف، وهو رسالة ماجستير مجازة، مقدمة لكلية اللغة العربية / جامعة أم القرى – مكة، عام ١٤٣٢ – ١٤٣٣هـ، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الكريم عوفي.

٤- "الخلاف الصرفي في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات، دراسة تحليلة تداولية"، إعداد الطالب/ نايف إبراهيم الرشيدي، وهو رسالة ماجستير مجازة، مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا في اللغة والنحو / قسم اللغة العربية وآدابها – جامعة مؤتة / الأردن، عام ٢٠١١م، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل.

ومنهجي المتَّبع في تلك الدراسة وصفي واستقرائي، يصف المادة على حسب تناول العلماء لها، واستقرائِهم للحقائق العلمية من بطون أمهات المصادر والمراجع العلمية.

وقد خُتمتْ الدِّراسة النحوية الصرفية بخاتمة تحوي النتائج المستخلصة من آراءِ اللغويين "نحويين وصرفيين" واعتمادهم على السماع والقياس كأصلين من أصول النحو، ثم قائمة المصادر والمراجع التي من خلالها تم طرح الموضوعات العلمية مرتبة على الطريقة المعتمدة عند العلماء والدَّارسين حسب الحروف الهجائية للمؤلف.

أما النسخة التي اعتمدت عليها من طبقات كتاب الإنصاف، فهي نسخة كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، نشرة مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١/ ٢٠٠٢م.

والله وليُّ التوفيق

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الأول:

"نشأة الكاتب ومنهجه العلمي في الكتاب"

تعريفه ونشأته العلمية

هو أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري، ولد في شهر ربيع الأول من سنة ٥١٣هـ / ١١١٩م بمدينة الأنبار[١].

نشأته:

بدأ حياته بالأنبار يتلقى العلوم من أبيه، ثم رحل عنها وهو مازال صبيًا، واتجه إلي بغداد والتحق بالمدرسة النظامية، وقد تتلمذ ابن الأنباري على عدة شيوخ، من أشهرهم: أبي نصر أحمد بن نظام الملك، أخذ عنه علوم الحديث النبوي، والجواليقي، وابن الرزاز، وابن الشجري. ومن الذين تتلمذوا علي يده بعد أن أصبح علَّامة: محمد بن موسى الحازمي، ومحمد بن سعيد الواسطي، ووجيه الدين بن مبارك الواسطي، وعمر القرشي، وغيرهم[٢]. توظَّف بالتدريس بعد أن تخرج في المدرسة النظامية بدرجة معيد، حيث قام بتدريس فقه المذهب الشافعي، ثم عمل بتدريس اللغة العربية[٣].

استقال ابن الأنباري من وظيفته ليعتكف في بيته لأجل التأليف والإقراء والعبادة، وكان رحمه الله فقيرًا، وورد في ذلك من الأقوال: "كان له دار من أبيه يسكنها، ودار وحانوت مقدار أجرتها نصف دينار في الشهر، يقنع به ويشتري منه ورقًا"[٤]. اتفق العلماء على أنه لا

---

١ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، سنة ١٩٧٢م، ج٣/ ص١٣٩.

٢ انظر: االذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، ج٢١/ ص١١٣ – ١١٤.

٣ الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م، ج١٨/ ص١٤٧ – ١٤٨.

٤ انظر في ذلك: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ، ج٧/ ص١٥٦.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

يخرج من بيته بل يشتغل بالعلم والعبادة، والطلاب يتوافدون إلي داره لينهلون من علمه، حتى وصفه ابن كثير بقوله: "الفقيه العابد الزاهد، كان خشن العيش، ولا يقبل من أحدٍ شيئًا، ولا من الخليفة"[1]. وقال عنه القفطي: "الشيخ الصالح، صاحب التصانيف الحسنة في النحو وغيره وكان فاضلاً عالمًا زاهدًا"[2].

ترك ابن الأنباري عدة مؤلفات، من أشهرها، كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف"، وكتاب " نزهة الألباء في طبقات الأدباء" وكتاب "أسرار العربية" وغيرها[3]. توفى ابن الأنباري وعمره يناهز ٦٤ عامًا، بمدينة بغداد سنة ٥٧٧هـ / ١١٨١م، ودفن بباب أبرز بتربة الشيخ إسحاق الشيرازي وكان ذلك في يوم الجمعة[4]. ذلك كان مختصر حياة ابن الأنباري رحمه الله، حياة لا تخلو من زهد العلماء وأصحاب الفكر، فقد وهب نفسه للعلم منذ صباه.

١ البداية والنهاية، ابن كثير، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م، ج١٢/ ص٣١٠.

٢ إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٢م، ج٢/ ص١٦٩.

٣ انظر في ذلك: وفيات الأعيان، ج٣/ ص١٣٩. الوافي بالوفيات، ج١٨/ ص١٤٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: عيسى البابي الحلبي، سنة ١٣٨٤هـ، ج ٢/ ص٨٧.

٤ انظر في ذلك: وفيات الأعيان، ج٣/ ص١٣٩. إنباه الرواة، ج٢/ ص١٧٢. بغية الوعاة، ج ٢/ ص٨٨.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

منهجه العلمي في الكتاب

أثبتت الدراسات العلمية أن كثيرًا من الكتب والمصادر تناولت الخلاف النحوي وتصارع المدارس والطبقات، وقد ألف كثير من النحويين فيه، أمثال: ثعلب وابن كيسان والرازي وآخرين؛ بهدف تسجيل هذا الخلاف وبيان اختلاف منطقهم، وأكبر ما وصل إلينا في هذه القضية مؤلف ابن الأنباري "**الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**"، ألفه بعد اطلاعه على المذهبين الكوفي والبصري وبعد قراءته الكثيرة لعلوم اللغة العربية. فهو يعرض الآراء النحوية لنحاة الكوفة والبصرة وبعض العلماء البغداديين مثل ابن السراج وأبي علي الفارسي وآخرين.

تقسيمات منهجه:

يقسم منهجه إلي قسمين: (قسم عام) يعرض فيه مسائل الكتاب، والثاني (خاص) ويختص بالمسألة النحوية والصرفية في ذاتها. تكلم ابن الأنباري عن (١٢١) مسألةً من مسائل الخلاف المشهورة مبدوءة بعنوان: (الأصل في اشتقاق الأسماء) فيبدأ عرضه بعبارة (مسألة) وينتهي بعبارة (والله أعلم)، يجعل في عرضه كل مسألة وكأنهَّا فصل قائم بذاته، ورتب تلك المسائل حسب أبواب النحو المتبعة في كتب النحو.

سار في كتابه على نهج واحد، حيث يجمع الآراء في البداية ثم يورد حجة كل فريق من الفريقين مع جواب العلماء عن كلمات الكوفيين والبصريين، كما اهتم بالمصطلح النحوي عند المدرستين، فعرض الأصول النحوية. كل ذلك دون تطويل.

مراحل تقسيم المنهج:

المرحلة الأولى: تبدأ المسألة، بالقول: "ذهب الكوفيون إلي أن ..."، ثم يذكر رأي البصريين.

المرحلة الثانية: "أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا ..."، مع زيادة التفصيل.

المرحلة الثالثة: "وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا ..."، مع زيادة التفصيل.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

المرحلة الرابعة: الجواب من المذهب الذي لا يراه صوابًا، وغالبًا يكون مذهب الكوفيين، مع إعادة نص حجتهم.

استشهادات ابن الأنباري:

استشهد ابن الأنباري بآي القران الكريم، فهو يوثق القراءات وينسبها إلي أصحابها مثل: "وقد قال ابن عامر أحد القراء السبعة"، وإذا كان للقراءات القرآنية أكثر من واحٍ، فإنه يورد ذكرهم كلَّهم، مما يدل على أمانته العلمية في توثيق الحقائق.

كما كان يشير ابن الأنباري إلي استشهاده بالحديث النبوي الشريف بعبارات مثل: "وجاء في الحديث .."، "وقال صلوات الله عليه ..".

كما أكثر رحمه الله من الاستشهاد بالشعر العربي، خاصة شعر الطبقات الثلاث الأول من طبقات الشعراء[1] الأربعة المتفق عليها عند اللغويين، فضلًا عن استشهاده بالأمثال وكلام العرب، فقد استشهد بنحو سبعة من أمثال العرب.

١ وهم: أولًا: طبقة الجاهليين (ومنهم: زهير وطرفة وعنترة). ثانيًا: طبقة المخضرمين من الجاهلية وصدر الإسلام (ومنهم: حسان والخنساء وكعب وزهير). ثالثًا: طبقة الإسلاميين (ومنهم: جرير والفرزدق والأخطل). رابعًا: طبقة المولدين (ومنهم: بشار بن برد وأبي نواس).

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الثـاني:

"المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الكوفيين والبصريين"

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
١	الأصل في اشتقاق الاسم	مشتق من الوسم وهو العلامة.	لأنَّ الوسم في اللغة بمعنى العلامة والاسم من (وسم)	من السمو بمعنى العلو	لأنَّ السمو في اللغة العلو (سما يسمو سموًّا)
2	إعراب الأسماء الستة	أنها معربة من مكانين	لأن الحركات – الفتحة والضمة والكسرة- تكون إعرابا لهذه الأسماء في حالة الإفراد[1]	أنها معربة من مكان واحد	لأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنىً
3	القول في إعراب المثنى والجمع على حده	الألف والواو والياء فيهما بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب[2]	الدليل على أنها إعراب كالحركات: أنها تتغير كتغير الحركات	إنها حروف إعراب	قلنا :حروف وليست إعراب لأنها زيدت للدلالة على التثنية والجمع
4	هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم؟	الاسم الذي آخره تاء التأنيث يجمع بالواو والنون في التسمية، نحو طَلْحَة وطَلْحُون	لأنه في التقدير جمع طَلْح؛ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة	إن ذلك لا يجوز	لأن في الواحد علامة التأنيث، والواو والنون علامة تذكير

١ التبيين، للعكبري ، ت/محمد عبد الرحمن سليمان، بيروت – لبنات ص٢٠١٢٠٣ وأيضا قطر الندى وبل الصدى لابن هشام تمحمد محي الدين عبد الحميد القاهرة،ص٤٨، المقتضب، للمبرد تمحمد عبد الخالق عظيمه، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ج١ص٥، ج٢/ص١٥٣، ١٥٥

٢٢ الرضي على الكافية ٠(الرضي الإستراباذي) ،القاهرة ٢٢٣٠

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
5	رافع المبتدأ والخبر	المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ	لأنَّ المبتدأ لابد له من الخبر والعكس[1].	اتفقوا على أنَّ المبتدأ يرفع، واختلفوا في رفع المبتدأ للخبر	إن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية، كالإحراق للنار، إنما هي أمارات ودلالات
6	رفع الاسم بالظرف	إن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه (أمامَكَ زَيدٌ)	لأنَّ الأصل في أمامك زيدٌ) (حلَّ أمامَكَ زيدٌ) فحذف الفعل واكتفى بالظرف[2].	إنه لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه	لتعريه من العوامل اللفظية وهو معنى الابتداء
7	الإضمار في خبر المبتدأ إذا كان اسمًا محضًا	يتضمن ضمير يرجع إلي المبتدأ	لأنه في معنى ما هو صفة (زيدُ أخوك)	لا يتضمن ضمير نحو: (زيدٌ قائمٌ)	لأنه اسمٌ محضٌ
8	القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه	إن الضمير في اسم الفاعل جرى على غير من هو له لا يجوز إبرازُه، نحو: (هندُ زيدُ ضاربتُهُ)	لأنَّ العرب استعملوه بترك إبرازه	إنه يجب إبرازه	إنَّا أجمعنا على أن الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير
9	تقديم خبر المبتدأ عليه	إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة؛ "فالمفرد" نحو "قائم زيد، وذاهب عمرو" والجملة نحو "أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو"	لأنه يؤدي إلي تَقَدُّمِ ضمير الاسم على ظاهره	إنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه في المفرد والجملة	لأنه جاء كثيرًا في كلام العرب: (في بيتِه يُؤتى الحَكَم)[3].

١ أسرار العربية، لابن الأنباري تحقيقمحمد البيطار، دمشق ١٩٥٧م، ومحمد حسن، مطبعة بيروت ١٩٩٨م،ص٥٦

٢ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مطبعة عيسى البابلي الحلبي – القاهرة، ج ١ص٥٤

٣٣ /، الوسيط في الأمثال ١٣٢

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
10	الاسم المرفوع بعد لولا	ترفع الاسم بعدها (لولا زيدٌ لأكرمتُك)	لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأن التقدير في قولك "لولا زيد لأكرمتك" لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك	يرفع بالابتداء	الحرف إنما يعمل إذا كان مختصًا، ولولا لا تختصُّ بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم
11	القول في عامل النصب في المفعول	إن العامل في المفعول النصب،الفعلُ والفاعلُ جميعًا، نحو (ضربَ زيدٌ عمرًا).	لمجئ المفعول بعد الفعل والفاعل لفظًا أو تقديرًا	إن العامل الفعل وحده في الفاعل والمفعول جميعًا.	لأن الفعل له تأثير في العمل بالإجماع
12	القول في ناصب الاسم المشغول عنه	"زيدًا ضَرَبْتُهُ" منصوب بالفعل الواقع على الهاء	لأن المَكْنِيَّ هو الأول في المعنى (الهاء)[1].	أنه منصوب بفعل مقدر، والتقدير فيه: (ضربت زيدًا ضربته)	لأن في الظاهر دلالة عليه فجاز إضماره استغناءً بالفعل الظاهر عنه
13	القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع	الفعل الأول أولى	النقل والقياس، قال امرؤ القيس: فَلَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ *** كَفَانِي، ولم أَطْلُبْ، قَلِيلٌ من المال فَأَعْمَلَ الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب "قليلا" وذلك لم يَرْوِه أحد	الثاني أولى في الإعمال	النقل والقياس، قال الله تعالى: {آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} [الكهف: ٩٦]، فأعمل الفعل الثاني، وهو أفرغ، ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه

١ أوضح المسالك، ابن هشام تمحمد محي الدين عبد الحميد، بيروت ج٢ص ١٦٠، وأيضا قطر الندى ١٩٢

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
14	القول في نعم وبئس، أفعلان أم اسمان؟	اسمان مبتدآن	دخول حرف الخفض عليهما، تقول العرب: "ما زيد بنعم الرجُلُ"[1].	فعلان ماضيان لا يتصرّفان	اتصال الضمير بهما نحو: "نِعما رجلين" و"نِعموا رجالًا"
15	الخلاف في فعل التعجب	ذهب الكوفيون إلى أن أفعل في التعجب نحو "ما أَحْسَنَ زيدًا" اسمٌ	لأنه جامد لا يتصرّف	ذهب البصريون إلى أنه فعل ماض	أنه إذا وُصِلَ بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية
16	التعجب من السواد والبياض	يجوز أن يستعمل "ما أفعله" في التعجب من البياض والسواد	النقل و القياس. فمن النقل قول الشاعر: إذا الرجال شَتَوْا واشْتَدّ أَكْلُهُمُ *** فأنت أبيضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ وَجْهُ الاحتجاج أنه قال "أَبْيَضُهُمْ" وإذا جاز ذلك في "أفعلهم" جاز في "ما أَفْعَلَه وأَفْعِلْ به" لأنهما بمنزلة واحدة في الباء. وأما القياس فقالوا: إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان	لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان	أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونًا غيرهما من سائر الألوان؛ فكذلك لا يجوز منهما

١ /المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني تد. كاظم بحر، سلسلة كتب التراث، ص ٣٦٣

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
17	الخلاف في نصب خبر كان والمفعول الثاني من مفعولي ظننتُ	أن خبر "كان" والمفعول الثاني لـ "ظننت" نصب على الحال	أن "كان" فعل غير واقع أي غير متعد، والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعا فإنه يقع على الواحد والجمع	نصبهما نصب المفعول، لا على الحال	يقعان ضميرًا نحو "كُنَّاهُم، وإذا لم نكنهم فمن ذا يَكُونُهُمْ؟"
18	تقديم خبر ما زال وما في معناها	يجوز تقديم خبر ما زال عليها	لأن ما زال ليس بنفي للفعل وإنما لمفارقة الفعل وبيان صوابه	لا يجوز ذلك	لأن (ما) للنفي، والنفي له حق الصدارة
19	تقديم خبر ليس	لا يجوز	لأنها فعل غير متصرف	يجوز تقديم خبر ليس عليها	{أَلَا يومَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} [هود، ٨]، وَجْهُ الدليل من هذه الآية أنه قدَّم معمول خبر ليس على ليس، فإن قوله {يَوْمَ يَأْتِيهِمْ} يتعلق بمصروف، وقد قدمه على ليس
20	الناصب لخبر ما الحجازية	أن "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الجر	لأن القياس في "ما" أن لا تكون عاملة ألبتة؛ لأن الحرف إنما يكون عاملًا إذا كان مختصًّا[1].	تعمل في الخبر، وهو منصوب بها	لأنَّ ما أشبهت ليس، فوجب أن تعمل عمل ليس، وعمل ليس الرفع والنصب

١ أسرار العربية ص٩١، الإنصاف ص١١٤

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
21	القول في تقديم معمول خبر" ما " النافية عليها	يجوز "طَعَامَكَ ما زيدٌ آكِلًا"	لأنَّ (ما) بمنزلة (لم، لن، لا)؛ لأنها نافية	لا يجوز	لأنَّ (ما) معناها النفي، ويليها الاسم والفعل فأشبهت الحروف
22	ما طعامك أكل إلا زيد	لا يجوز (ما طعامَكَ أكل إلا زيدٌ)	لأنَّ (زيد) غير فاعل، بل الفاعل محذوف قبل إلَّا؛ لأن التقدير فيه: ما أكل أحد طعامك إلا زيدٌ	يجوز، وذهب إليه ثعلب من الكوفيين	لأن زيد مرفوع بالفعل، والفعل متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه، كقولهم "عمرًا ضَرَبَ زيدٌ"
23	الرفع لخبر إنَّ	لا ترفع الخبر	لا تنصب الاسم، وإنما تنصبه لأنها أشبهت الفعل، وهي فرع عليه وأضعف منه	ترفع الخبر	لأنها قويت بمشابهتها للفعل لفظًا ومعنى
24	العطف على موضع إنَّ قبل تمام الخبر	يجوز العطف على موضع إن قبل تمام الخبر	النقل والقياس	لا يجوز العطف على موضع إن قبل تمام الخبر	إذا قلت: (إنك وزيدٌ قائمان) وجب تأكيد الخبر
25	نصب إنْ المخففة للاسم والخلاف فيه	إن المخففة من الثقيلة لا تعمل في النصب	لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ[1].	تعمل	قوله تعالى {وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} [هود، ١١١]، في قراءة من قرأ بالتخفيف، وهي قراءة نافع وابن كثير، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف "إن" وتشديد "لما"

[1] المقتضب،للمبرد ص٣٦١

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
26	دخول اللام في خبر لكنَّ	يجوز دخول اللام في خبر لكنَّ، نحو "ما قام زيدًا لكِنَّ عمرًا لقائم"	النقل والقياس، أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها ،قال الشاعر: ولكنَّني من حُبِّهَا لَكَمِيدُ. ومن الياس قول العرب: "كم مَالُكَ"، إنها "ما" زيدت عليها الكاف	لا يجوز دخول اللام في خبر لكنَّ	لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم
27	اللام الأولى من لعل	الأولى أصلية	لأن لعل حرف، وحروف الحروف كلها أصلية	الأولى زائدة	لورودها في كلام العرب عارية من اللام
28	تقديم معمول الإغراء	هذه الألفاظ يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو: "زيدًا عليك، عمرًا عندك، وبكرًا دونك"	النقل، نحو: {كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ} [النساء: ٢٤]، والتقدير فيه: عليكم كتاب الله. والقياس، نحو "عليك زيدًا"	لا يجوز تقديم معمولاتها عليها	لأنها فرع على الفعل وعملت لقيامها مقامه
29	الفعل والمصدر أيهما مشتق من صاحبه	المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو (ضربَ ضربًا)	المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله[1].	الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه	لأن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل زمان معين، والمطلق أصل للمعين
30	الناصب للظرف إذا وقع خبرًا	الظرف يُنصب إذا وقع خبرًا للمبتدأ نحو: "زيدٌ أمَامَكَ"	لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ	ينتصب بفعل مقدر، والتقدير فيه: زيد استقرَّ أمامك	لأن كل اسم من أسماء المكان أو الزمان يرد فيه معنى (في) وفي حرف لابد له من متعلق

١ شرح الكافية ٢٢٣ وأيضا الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس، القاهرة ١٩٩٢م،ص ٣٥٢، أسرار العربية ص٩٤، الإنصاف

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
31	نصب المفعول معه	إنه منصوب على الخلاف، نحو "استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطَّيَالِسَة"	لأنه إذا قال: (استوي الماءُ والخشبُ) لا يحسن تكرار الفعل (استوت)	منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو	لأنَّ الفعل قوي بالواو فتعدَّى إلي الاسم فنصبه
32	تقديم الحال على العامل	لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر	لأنه يؤدي إلي تقديم المضمر على المظهر	يجوز مع الاسم الظاهر والمضمر	النقل والقياس
33	وقوع الفعل الماضي حالا	يجوز أن يقع حالا	النقل والقياس[1].	لا يجوز أن يقع حالًا	لأنَّ الماضي لا يدل على الحال فلا يوضع موضع الحال
34	النصب في الصفة إذا كرر الظرف التام	أن النصب واجب في النعت إذا كرر الظرف التام، وهو خبر المبتدأ، نحو قولك: "في الدَّار زيد قائمًا فيها"	النقل والقياس. أما النقل فقد قال الله تعالى: {وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا} [هود: ١٠٨] فقوله تعالى: {خَالِدِينَ} منصوب بالحال، ولا يجوز غيره.	لا يجب، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب	أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب، فكذلك إذا كرر؛ لأن قُصَارى ما نقدر أن يكون مانعًا تَكَرُّرُ الظرف
35	القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفًا	اختلفوا في جوازه إذا كان متصرفا، نحو "تصبب زيد عرقا، وتفقأ الكبش شحما"، وبعضهم جوزه	النقل والقياس، مثل قول الشاعر: أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا *** وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ؟! وَجْهُ الدليل أنه نصب "نفسا" على التمييز، وقدمه على العامل فيه وهو "تطيب" لأن التقدير فيه: وما كان الشأنُ والحديثُ تطيب سلمى نفسا؛ فدل على جوازه. وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة	ذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز	لأنَّه هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت "تصبب زيد عرقا، وتفقأ الكبش شحما" أن المتصبب هو العرق والمتفقئ هو الشحم، وكذلك لو قلت "حسن زيد غلاما، ودابة" لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة؛ فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا

١ المقتضب ج ٤/ص ١٠٨، الكناش في النحو والصرف لأبي الفداء بن شاهنشاه ج٢ص ٧٠٢

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
36	العامل في المستثنى	إن العامل فيه (إلا)	لو قامت مقام استثنى لوجب أن تنصب مع ما قام مقامه، وإنه فعل لازم واللازم لا يعمل	العامل هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسُّط إلا	لأن هذا الفعل وإن كان فعلًا لازمًا في الأصل إلا أنه قُوِيَ بإلا فتعدَّى إلى المستثنى
37	(إلا) بمعنى (الواو)	تكون بمعنى الواو	لمجيئه كثيرًا في القرآن الكريم وكلام العرب، قال الله تعالى: {لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ} [البقرة: ١٥٠] أي ولا الذين ظلموا[1].	لا تكون بمعنى الواو	لأن (إلا) للاستثناء
38	تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام	يجوز في أول الكلام نحو (إلا طَعَامَكَ ما أكل زيد)	أن العرب قد استعملته مقدَّمًا، قال الشاعر: خلا أن العِتَاق مِنَ المَطَايَا *** حَسَيْن بِهِ فَهُنَّ إليه شُوسُ	لا يجوز	لأنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها
39	حاشى	أن "حاشى"في الاستثناء فعل ماض	أنه يتصرف	حرف جر	أنه لا يجوز دخول "ما" عليه؛ فلا يقال "ما حاشى زيدًا"
40	غير	يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه "إلا" سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو قولهم: (ما نفعني غير قيام زيد)، (وما نفعني غير أنْ قام زيد)	لأنَّ (غير) قامت مقام (إلا) وهي حرف استثناء، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تبنى[2].	يجوز بناؤها إذا أضيفت إلي غير متمكن، بخلاف المتمكن	لأن الإضافة لغير المتمكن تجوز في المضاف للبناء

١ الكناش ج١/ص ٣٨٣، مفتاح الإعراب لمحمد بن أحمد مرجان، تحقيق د. محمد عامر مطبعة القاهرة سنة ١٩٨٥م، ص٧٥

٢ الهمع ج١ص٤٣١، شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق د.صاحب أبو جناح العراق، ج٢ص١٥٣، وأيضا ارتشاف الضرب، لابن حيان، تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٨م، ج٢ص١٥٤

٥المغني، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامه، دار إحياء التراث العربي .ج ١ص ١٣٧ إعراب القران ص١٣٥

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
41	سوى	تأتي اسمًا وتأتي ظرفًا	اسم بمنزلة "غير"، ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض، قال الشاعر: ولا ينطق المَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ *** إذا جلسوا مِنَّا ولا من سِوَائِنَا. فأدخل عليها حرف الخفض	لا تأتي إلا ظرفًا	لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفًا
42	"كم" مركبة أم مفردة؟	مركبة	لأن الأصل في كم "ما" زيدت عليها الكاف؛ لأن العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره، فصارتا جميعًا كلمة واحدة[1].	مفردة موضوعة للعدد	لأن الأصل هو الإفراد، وإنما التركيب فرع
43	الفصل بين كم في الخبر وبين الاسم	إذا فصل بين "كم" في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضًا، نحو: (كم عندك رَجُلٍ)، و(كم في الدار غلامٍ؟)	النقل والقياس	لا يجوز فيه الجر ويجب فيه النصب	لأن كم هي العاملة فيما بعدها بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده
44	خمسة عشر	يجوز إضافة نيف إلى العَشَرَةَ، نحو (خَمْسَةَ عَشَرٍ)	استعمال العرب، مثل: بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهَ[2].	لا يجوز	لأنه قد جعل الاسمان اسمًا واحدًا، والتركيب يدل على الواحد

١معاني القران للفراء، تحقيق محمد النجار -- القاهرة، ج ١/ص٤٦٦

٢ قول نقيع بن طارق ورد في شرح التصريح ج٢/ص ٢٧٥

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
45	تعريف خمسة عشر	يجوز أن يقال في خمسة عشر درهما: "الخمسة العشرَ درهمًا، والخمسةَ العشرَ الدرهمَ"	صح عن العرب ما يؤيد مذهبنا بالنقل والقياس ضعيف	لا يجوز إدخال الألف واللام في العشرة، ولا في الدرهم، وأجازوه في الخمسة فقط، فيقال: "الخمسة عشر درهما".	لأن الاسمين لما رُكِّبَ أحَدُهما مع الآخر تَنَزَّلا منزلة اسم واحد، وإذا تنزَّلا منزلة اسم واد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريف
46	ثالث عشر ثلاثة عشر	لا يجوز أن يقال "ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ"	لا يمكن أن يبنى من (ثلاثة عشر) فاعل، وإنما يمكن أن يبنى من لفظ أحدهما، وهو العدد الأول الذي هو الثلاثة، ولا يمكن أن يبنى من لفظ العدد الثاني - وهو العشر- فَنِكْرُ العشر مع ثالث لا وجه له.[1]	يجوز أن يقال "ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ"	لأن الأصل أن يقال (ثالث عشر ثلاثة عشر) وقد جاء عند العرب
47	المنادى والخلاف فيه	معرب مرفوع بغير تنوين	وجدناه مفعول المعنى لا معرب له	مبني على الضم، وموضعه النصب؛ لأنه مفعول	لأنه أشبه بكاف الخطاب وهي مبنية
48	القول في نداء الاسم المحلى بال	يجوز نداء ما فيه الألف واللام، نحو (يا الرجل ويا الغلام)	استعمل عند العرب، نحو قول الشاعر: فَيَا الغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا ... إِيَّاكُمَا أَن تَكْسِبَانِي شَرًّا. فقال: يا الغلامان "فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام	لا يجوز نداء ما فيه الألف واللام	لأن الألف اللام تفيد التعريف (وياء) تفيد التعريف، وتعريفان في كلمة لا يجتمعان

١ الرضي على الكافية ١١٤٢، الأشباه والنظائر، للسيوطي، مطبعة عبد المعارف حيدر آباد بالهند ١٣١٧هـ، ج٣ص٩

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
49	ميم اللهم	إن الميم المشددة ليست عوضًا من "ياء" التي للتنبيه في النداء	لأن الأصل فيه "يا الله أمّنا بخير"، فحذفوا الهاء للتخفيف[1].	الميم عوض من "يا" التي للتنبيه في النداء والهاء مبنية على الضم لأنه نداء	لأن الأصل (يا الله) لا يستعمل في النداء نحو (غفر اللهم لزيد)
50	ترخيم المضاف	ترخيم المضاف جائز، وذلك نحو قولك "يا آلَ عامِ" في يا آل عامرِ	لأنه استعمل عند العرب كثيرا، نحو قول الشاعر: خُذُوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ واحْفَظُوا *** أوَاصِرَنَا والرِّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ	غير جائز	أنه لم يوجد فيه شروط الترخيم، وهي: أن يكون الاسم منادى، مفردًا معرفةً، زائدًا على ثلاثة أحرف
51	ترخيم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركًا	يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركًا، وذلك نحو قولك في عُنُقٍ "يا عُنُ" وفي حَجَر "يا حَجَ"، وبعضهم يجوِّزه على الإطلاق	لأن في الأسماء ما يماثله ويضاهيه نحو يَدٍ ودَمٍ، والأصل في يد يَدَيٌ	لا يجوز ما كان ثلاثي بحال	لأن الترخيم في عرف النحويين هو حذفٌ دخل في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه، طلبًا للتخفيف[2].
52	ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن	بحذفه وحذف الحرف الذي بعده نحو قولك في قِمَطْرٍ "يا قِمَ" وفي سِبَطْرٍ "ياسِبَ"	إذا سقط الأخير من هذه الأسماء بقي آخره ساكن فيشابه الأدوات (الحروف)، وما أشبهها من الأسماء (الأسماء المبنية كأسماء الشرط والاستفهام)، وذلك لا يجوز	ترخيمه بحذف الأخير منه فقط	أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم من ضم وفتح وكسر، ألا ترى أنك تقول في بُرْثُن "يا بُرْثُ" وفي جَعْفَر "يا جَعْفَ" وفي مالك "يا مَلِ"

١ ارتشاف الضرب لأبي حيان، تحقيقد. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة سنة ١٩٩٨م، ج ٢ص٢٣٩٦

٢ شرح المفصل موفق الدين بن يعيش ج٢ /ص٢٠،الأشموني ج٢/ص١٧٨

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
53	ندبة النكرة والأسماء الموصولة	يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة	لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة نحو (وَاراكِباه) فجازت ندبته كالمعرفة، والأسماء الموصولة من المعارف بصلاتها	لا يجوز	لأن الاسم النكرة مبهم لا يخصُّ واحدًا بعينه، والندبة أن يُظْهِرَ النَّادِبُ عُذْرَهُ في تَفَجُّعِهِ على المندوب[1].
54	هل تلحق علامة الندبة الصفة أو الموصوف	يجوز إلقاء علامة الندبة على الصفة نحو: (وَازيدُ الظريفاه)	أنه يجوز أن تلقي علامة الندبة على المضاف إليه، نحو قولك: "واعبد زَيْدَاه، واغلام عَمْرَاهُ" فكذلك ههنا؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه	لا يجوز	لأن علامة الندبة تُلقى على ما يلحقه تنبيه النداء لمد الصوت، وذلك غير موجود في الصفة
55	المنفي بلا	إن الاسم المفرد النكرة المنفي بلا معرب منصوب بها، نحو (لا رجلَ في الدار)	منصوب بها لأنه اكتفى بها من الفعل؛ لأن التقدير في قولك "لا رجل في الدار" لا أجد رجلاً في الدار، واكتفى بلا من العامل	مبني على الفتح	لأن الأصل في قولك "لا رجل في الدار؟ " لا مِنْ رجل في الدار ؛ لأنه جواب من قال "هل من رجل في الدار؟"[2].
56	من في الزمان	يجوز استعمالها في الزمان والمكان	الدليل على أنه يجوز استعمال "مِن" في الزمان أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: {لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ ..} [التوبة، ١٠٨] ، دلت على الجواز[3].	لا يجوز استعمالها في الزمان	لأن "مِنْ" نظير مُذْ في الزمان؛ لأن مِنْ وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، نحو "ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الجُمْعة"، "ما سِرْتُ مِنْ بَغْدَادَ"

١ مفتاح الإعراب، ص٣١

٢ أسرار العربية ١٣٧، ارتشاف الضرب ج٣/ص١٢٩٦

٣ /حاشية الصبان على شرح الأشموني، القاهرة ج٢ص٢٢٦

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
57	رب ما هي	إن رب اسم	حملا على (كم)؛ لأن كم للعدد والتكثير، ورب للعدد والتقليل، فكما أن كم اسم فكذلك رب[1].	حرف جر	أنه لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه نحو "رب رجل يفهم" أي ذلك قليل
58	واو رُبَّ، هل هي التي تعمل الجر؟	واو رب تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وذهب إليه المبرد من البصريين	الواو هي العاملة لأنها نابت عن رُبّ ، كذلك الواو تعمل الخفض للإنابة عنها[2].	واو رب لا تعمل، وإنما العمل لربَّ مقدرة	لأن الواو حرف عطف لا يعمل شيئا
59	مذ ومنذ بم يرتفع الاسم بعدهما؟	إن مذ ومنذ إذا ارتفع الاسم بعدهما بتقدير فعل محذوف، وذهب الفراء أنه ارتفع بتقدير مبتدأ محذوف	الدليل على أن الاسم بعدهما يرتفع بتقدير فعل محذوف أنهما مركبان من "مِنْ" و"إذْ" فتغيرا عن حالهما في إفراد كل واحد منهما، فحذفت الهمزة ووصلت (من) بالذال وضُمت الميم للفرق بين حالة الإفراد والتركيب	يكونان اسمين مبتدئين، فيرتفع ما بعدهما لأنه خبر عنهما، ويكونان حرفين ما بعدهما مجرور بهما	إنه مرفوع ما بعدهما لأنه خبر عنهما، وذلك لأن مذ ومنذ معناهما واحد
60	إعمال أحرف الخفض مضمراً	يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض	لأن العرب يُلقُونَ الواو من القسم ويخفضون بها[3].	لا يجوز ذلك من غير عوض كهمزة الاستفهام وهاء التنبيه	الأصل في حروف الجر لا تعمل مع الحذف

١ ابن يعيش ج ٨/ص١٠

٢حاشية الصبان ج٢ص٢٠٣

٣ المقتضب ج٢ص٣٢٢، الإنصاف ٣٣٤

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
61	لام الإبتدا	إن اللام في قولهم "لزيدٌ أفضلُ من عمرٍو" جواب قسم مقدّر، والتقدير: والله لزيد أفضل من عمرو	أن هذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب. وذلك نحو قولهم "لطَعَامَكَ زيدٌ آكلٌ"	أن اللام، لام الابتداء.	إنها إذا دخلت على المنصوب بـ (ظننت) أوجبت له الرفع وأزالت عنه عمل (ظننت)
62	أيمن الله	أن قولهم في القسم "أيمن الله" جمع يمين	الدليل على أن "أيمن" جمع يمين أنه على وزن أفْعُل، وهو وزن يختص به الجمع، ولا يكون في المفرد، يدل عليه أن التقدير في قولهم "أيمن الله" أي: عليَّ أيْمُنُ اللهِ، أي أيْمَانُ اللهِ عليَّ فيما أقسم به[2].	ليس جمع يمين، إنما اسم مفرد مشتق من اليُمْن	إنه مفرد وليس بجمع يمين لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع، فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل دلّ على أنه ليس بجمع يمين[1].
63	الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف في الضرورة	يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر لضرورة الشعر	لاستعماله عند العرب كقول الشاعر: فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ *** زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ. والتقدير: زج أبي مَزَادَةَ القَلُوصَ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول، وليس بظرف ولا حرف خفض	لا يجوز بغير الظرف وحرف الخفض	لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد

١ القاموس المحيط مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، ناشر دار الرسالة بيروت – لبنان، (بمن) ج٤ص٢٨١

٢ المقتضب ٢٣٨/١، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي السيد البطليموسي تحقيق د.حمزة النشرتي مطبعة دار المريخ /ص ١٩٢/١٩١

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم	قول علماء الكوفة في المسألة	المسألة النحوية والصرفية	م
لأن الإضافة يُراد بها التعريف والتخصيص، والشئ لا يتعرف بنفسه[1].	لا يجوز	لورده في كتاب الله وكلام العرب كثيرًا، قال تعالى {إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ} [الواقعة: ٩٥]، واليقين في المعنى نعت للحق	يجوز إضافة الشيء إلي نفسه إذا اختلف اللفظان	إضافة الشيء إلي نفسه إذا اختلف اللفظان	64
أن الضمير تارة يُرَدّ إليهما مفردًا حملًا على اللفظ، وتارة يرد إليهما مثنى حملًا على المعنى	فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية، والألف فيها كالألف في عصًا ورحًا	النقل والقياس، نحو في كِلْتَ رجليها سُلَامَى وَاحِدَهُ. فأفرد قوله "كِلْتَ" فدلَّ على أن "كِلْتَا" تثنية. والقياس نحو: (رأيت الرجلين كليهما)	كلا وكلتا فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل (كلا) (كل) فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في كلتا للتأنيث[2].	"كلا" و"كلتا"	65
ذلك لوجهين الأول: أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة. الثاني: أن النكرة تدل على الشياع والعموم	غير جائز على الإطلاق	النقل والقياس، النقل نحو قول الشاعر: لكنَّه شَاقَهُ أَنْ قيل ذا رَجَبٌ *** يا ليت عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّهِ رَجَبُ فأكَّد "حول" وهو نكرة بقوله "كله"؛ فدل على جوازه. ومثال القياس :قعدتُ يومًا كلَّهُ، وقعدتُ ليلةً كلَّهَا.	التوكيد بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة، نحو (قعدتُ يومًا كلَّه وقمتُ ليلة كلِّها)	تأكيد النكرة	66
الواو في الأصل حرف وضع لمعنى، فلا يجوز الحكم بزيادته	لا يجوز	أنه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب، كما في قوله تعالى: {حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا} [الزمر، ٧٣]، الواو زائدة والتقدير (فتحت أبوابها)	يجوز أن تقع زائدة	وقوع واو العطف زائدة	67

١ الارتشاف ج٤/ص١٨٠٦، أوضح المسالك ج ٣ص٨٧

٢ الرضي على الكافية ج ١/ص٣٢، الارتشاف ج ٢/ص٥٥٨

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
68	العطف على الضمير المخفوض	يجوز العطف على الضمير المخفوض نحو (مررتُ بك وزيد)	أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب، قال تعالى: {وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ} [النساء، ١] بالخفض، وهي قراءة حمزة الزيات أحد القراء السبعة	لا يجوز	لأنَّ الجار مع المجرور بمنزلة الشيء الواحد[1].
69	العطف على الضمير المرفوع	يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، نحو "قُمْتُ وزيدٌ"	أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: {ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى، وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى} [النجم ٦، ٧] فعطف "هو" على الضمير المرفوع المستكن في: {اسْتَوَى} والمعنى: فاستوى جبريل ومحمد بالأفق، هو مطلع الشمس؛ فدل على جوازه	لا يجوز إلا على قُبح في ضرورة الشعر	لأنه لا يخلو إما إن يكون مقدَّرًا في الفعل أو ملفوظًا به
70	"أو" بمعنى الواو	"أو" تكون بمعنى الواو، وبمعنى بل	لأنه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ} [الصافات: ١٤٧] فقيل في التفسير: إنها بمعنى بل، أي: بل يزيدون، وقيل: إنها بمعنى الواو، أي: ويزيدون	لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى (بل)	الأصل في "أو" تكون للإبهام بخلاف الواو وبل، لأن معناها الجمع بين شيئين، وبل معناها الإضراب، والحرف يدل على ما وضع له. وكلاهما مخالف لمعنى أو، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضع له

١ شرح الأشموني ج٢/ص١٢٣،

مفتاح الإعراب ١٤٣، أوضح المسالك ج٣ص٣٥٦

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
71	العطف بـ "لكن" بعد الإيجاب	يجوز العطف بـ"لكن" في الإيجاب، نحو: "أتاني زيد لكن عمرو"	لو اجمعنا أن بل يجوز العطف بها بعد النفي والإيجاب فكذلك لكن؛ لاشتراكهما في المعنى[1].	لا يجوز وإذا جئ بها وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة للجملة التي قبلها، نحو "أتاني زيد لكن عمرو لم يأت"	لأن العطف بها في الإيجاب يكون في الغلط والنسيان
72	أفعل منك: هل يصرف للضرورة؟	"أفعل منك" لا يجوز صَرْفُه في ضرورة الشعر	لأن (مِنْ) لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به، لذلك كان المذكر والمؤنث والتثنية والجمع بلفظ واحد. نحو "زيد أفضل من عمرو، وهند أفضل من دعد، والزيدان أفضل من العمرين، والزيدون أفضل من العمرين" وما أشبه ذلك؛ فدل على قوة اتصالها به؛ فلهذا قلنا: لا يجوز صرفه	إنّه يجوز صرفه في ضرورة الشعر	لأنَّ الأصل في الأسماء كلها الصرف، ويمنع لأسباب عارضة.
73	ترك صرف ما ينصرف	يجوز ترك صرف ما ينصرف في الضرورة الشعرية	جاء كثيرًا في إشعارهم كقول الشاعر: طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالكَتَائِبِ إِذ هَوَتْ *** بِشَبِيبِ غَائِلَةِ النُّغُورِ غَدُورُ فترك صرف "شبيب" وهو منصرف	لا يجوز، وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في الضرورة الشعرية	لأنَّ الأصل في الأسماء الصرف، فلو أنا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدّى ذلك إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل، ولكان أيضا يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف

١ /الهمع ج٥/ص٢٥٥، قطر الندى ص/٣١٢

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
74	الآن لم بنى؟	أن "الآن" مبنيّ؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم: "آنَ يَئِينُ" أي حان، وبقي الفعل على فتحته[1].	لأن الألف واللام فيه بمعنى الذي، ألا ترى أنك إذا قلت "الآن كان كذا" كان المعنى: الوقت الذي آن كان كذا، وقد تُقَامُ الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلبًا للتخفيف.	مبني لأنه شابه اسم الإشارة	لأن سبيل الألف واللام أن يدخلا لتعريف الجنس، لقوله تعالى: {إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ} [العصر: ٢].
75	الأمر دون لام هل معرب أو مبني ؟	أن فعل الأمر للمُوَاجَهِ المُعَرَّى عن حرف المضارعة -نحو افعل- معربٌ مجزومٌ	إنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمُوَاجَهِ في نحو: "افْعَلْ" لِتَفْعَلْ، كقولهم في الأمر للغائب "ليفعل"[2].	مبني على السكون	لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقيًا على أصله في البناء
76	الأفعال المضارعة لم أعربت؟	معربة بالإجماع مع البصرة	لأنه دخلته المعاني المختلفة والأوقات الطويلة	معربة بالاتفاق مع الكوفة	أعربت لثلاثة أوجه: ١- أن المضارع يكون شائعًا فيتخصص كالاسم. ٢- أن تدخل عليه لام الابتدا نحو (إن زيدا ليقوم). ٣- أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه

١ معاني القران للفراء ج١ص٤٦٧

٢ /، المقتضب ج ٢/ص١٣٢، أسرار العربية،ص ١٦٦، الأشباه والنظائر ج٢/ص١٥٣

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم	قول علماء الكوفة في المسألة	المسألة النحوية والصرفية	م
ذلك من وجهين، ١- أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي؛ فأشبه الابتداء. ٢- أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع	يرتفع لقيامه مقام الاسم	لأن الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم	يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة، وقال الكسائي: يرفع بالزوائد في أوله	بم يرتفع الفعل المضارع؟	77
لأن الأصل في الواو إن تكون حرف عطف والأصل في حروف العطف أن لا تعمل لأنها لا تختص فتدخل مره على الاسم ومره على الفعل.	منصوب بتقدير (أن) وذهب أبو عمر الجرمي إلي أن الواو هي الناصبة بنفسها، لأنها خرجت عن باب العطف	منصوب على الصرف لأن الثاني مخالف للأول[1]	الفعل المضارع في نحو لا تاكلْ السمكَ وتشربُ اللبنَ) منصوب على الصرف	النصب بعد واو المعية	78
لأن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف، وحروف العطف لا تعمل لأنها لا تختص[2].	ينتصب بإضمار (أن)، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف	لأن الجواب مخالف لأن ما قبله؛ لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنٍ أو عرض	أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة أشياء -التي هي: الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض-	حكم المضارع بعد الفاء	79

١ الارتشاف ج٤ص١٦٦٦٨، إصلاح الخلل ٤٩، شرح الجمل لابن عصفور ج٢/ص ١٤٢

٢ /قطر الندى ص ٦١، المقتضب ج٢/ص١٤

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

		ينتصب بالخلاف			
م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
80	"أن" الخفيفة هل تحذف وتعمل من غير بدل؟	أنَّ "أن" الخفيفة تعمل في المضارع النصب مع الحذف من غير بدل[1].	الدليل قراءة عبد الله بن مسعود {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ} [البقرة: ٨٣] فنصب "لا تَعْبُدُواَ" بأن مقدرة؛ لأن التقدير فيه: أن لا تعبدوا إلا الله، فحذف "أن" وأعملها مع الحذف، فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف	أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل	إنها حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل
81	كي	أن "كي" لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض	لأن "كي" من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض؛ لأنه من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء	يجوز أن تكون حرف جر	دخولها على الاسم الذي هو "ما" الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها، وحذف الألف منها، فإنهم يقولون "كيمه" كما يقولون "لمه"
82	لام كي	إن لام كي هي الناصبة للفعل بنفسها من غير تقدير (أن) نحو (جئتك لتكرمني)	لأنها قامت مقام (كي) فاشتملت على معناها، وكما أن كي تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه[2].	إن الناصب للفعل (أن) مقدرة بعدها، والتقدير (جئتك لأن تكرمني)	لأن اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال، فوجب أن يكون الفعل منصوبًا بتقدير "أن"

١ الأنموذج في النحو للزمخشري، تحقيقد. حسن عبد الجليل يوسف – القاهرة سنة ١٩٩٠م ص١٩٧

٢ ابن يعيش ج٧/ص١٩، ١٤/٩ أردتُ لِكيما انْ تطيرَ بِقربتي ** فتتركها شتّا ببيداءِ بلقعِ

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
83	إظهار "أن" بعد "الكي"	يجوز إظهار "أن" بعد "كي" نحو "جئت لكي أن أكرمك" فتنصب "أكرمك"	النقل والقياس، فالقياس: لأنّ "أنْ" جاءت للتوكيد، والتوكيد من كلام العرب؛ فدخلت "أن" توكيدًا لها، لاتفاقهما في المعنى وإن اختلفتا في اللفظ	لا يجوز إظهار أن بعد شيء من ذلك بحال	إظهار "أنْ" بعد "الكي" لا يخلو: إما أن تكون لأنها قد كانت مقدرة فجاز إظهارها بعد الإضمار، وإما أن تكون مزيدة ابتداء من غير أن تكون قد كانت مقدرة، بطل أن يقال "إنها قد كانت مقدرة" لأن "الكي" تعمل بنفسها
84	"كَمَا" بمعنى "كَيْمَا"	أن "كما" تأتي بمعنى كيما، وينصبون بها ما بعدها، ولا يمنعون جواز الرفع	جاء كثيرًا في كلام العرب، كقول الشاعر: جاءت كبيرٌ كما أخفِرَهَا *** والقوم صيدٌ كأنهم رَمِدُوا أراد "كيما أخفرها" ولهذا المعنى انتصب "أخفرها"	أن "كما" لا تأتي بمعنى "كيما" ولا يجوز نصب ما بعدها بها	لأن الكاف في "كما" كاف التشبيه أدخلت عليها "ما" وجُعِلَا بمنزلة حرف واحد[1].
85	لام الجحد	أن لام الجَحْدِ هي الناصبة بنفسها، ويجوز إظهار "أن" بعدها للتوكيد، نحو: "ما كان زيد لأن يدخل دارك، وما كان عمرو لأن يأكل طعامك" ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها	هي عاملة بنفسها، وجواز إظهار أن بعدها كما في لام (كي)	أن الناصب للفعل "أن" مقدرة بعدها، ولا يجوز إظهارها، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها	تعامل معاملة (كي)

١ شرح الأشموني ج ٢/ص٢٨٠

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
86	حتى	حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أن، نحو قولك "أطع الله حتى يدخلك الجنة، واذكر الله حتى تطلع الشمس" وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، نحو قولك "مَطَلْتُهُ حتى الشتاء، وسَوَّفْتُهُ حتى الصيف"	لأنها لا تخلو: إما أن تكون بمعنى كي كقولك: "أطع الله حتى يدخلك الجنة" أي: كي يدخلك الجنة، وإما أن تكون بمعنى إلى أن كقولك: "اذكر الله حتى تطلع الشمس" أي: إلى أن تطلع الشمس	أنها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير "أن" والاسم بعدها مجرور بها	إن الناصب للفعل "أن" المقدرة دون حتى، أنَّا أجمعنا على أن حتى من عوامل الأسماء، فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال[1].
87	جواب الشرط بماذا ينجزم؟	جواب الشرط مجزوم على الجِوَارِ	لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفكُّ عنه، فحمل عليه في الجزم، قال الله تعالى: {لَمْ يَكُنِ الذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ والْمُشْرِكِينَ} [البينة: ١] وجه الدليل أنه قال: {وَالْمُشْرِكِينَ} بالخفض على الجوار	اختلف البصريون؛ فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبنيّ على الوَقْفِ	حرف الشرط يقتضي جواب الشرط (حرف الشرط وفعله)، لارتباطهما، (لأن حرف الشرط حرف جزم) والجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين، (أنه مبني على الوقف) لأن المضارع أعرب بوقوعه وقع الاسم، وجواب الشرط لا يقع موقع اسم ؛ لأنه ليس من مواضعه؛ فوجب أن يكون مبنيًّا على أصله، فكذلك فعل الشرط[2].

١ شرح الجمل لابن عصفور ج١/ص٥١٧

٢ انظر في كل ذلك ابن يعيش ٤/٧، المقتصد ١/١٦٧- ١٧٨

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
88	الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية	أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية نحو قولك "إنْ زيدٌ أتاني آتِهِ" فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل	لأنها الأصل في باب الجزاء، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها	أنه يرتفع بتقدير فعل، والتقدير فيه: إن أتاني زيد، والفعل المظهر تفسر لذلك الفعل المقدر	لأنه لا يجوز أن يُفصَل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل ههنا عاملا فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعًا بلا رافع، وذلك لا يجوز
89	تقديم المنصوب والمرفوع على جواب الشرط	ذا تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجزم، ووجب الرفع، نحو "إن تأتِنِي زيدٌ يكرِمُك"	لأن جزم الجواب لمجاورته فعل الشرط	أن تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز	لأنه يجب أن يقدر فيه فعل كما وجب التقدير مع تقديم الاسم على فعل الشرط
90	تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط	يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط نحو "زيدا إن تضربْ أضربْ"	لأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدمًا على "إنْ"	لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء	ن الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام
91	إن بمعنى إذ	إن الشرطية تقع بمعنى (إذ)	لأن "إن" قد جاءت كثيرًا في كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى إذ، قال الله تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا} [البقرة: ٢٣} أي: وإذ كنتم في ريب؛ لأن "إن" الشرطية تفيد الشك، بخلاف "إذ"	لا تقع	أن الأصل في "إنْ" أن تكون شرطًا، والأصل في "إذ" أن تكون ظرفًا، والأصل في كل حرف أن يكون دالًا على ما وضع له في الأصل

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
92	"إن" الواقعة بعد "ما"	أن "إن" إذا وقعت بعد "ما" نحو "ما إنْ زيد قائم" فإنها بمعنى ما	لأن "إن" تكون بمعنى "ما" وقد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله وكلام العرب، قال الله تعالى: {إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ} [الملك: ٢٠] أي: ما الكافرون إلا في غرور	إنها زائدة	أن دخولها كخروجها؛ فإنه لا فرق في المعنى بين قول القول القائل "ما إنْ زيدٌ قائم" وبين "ما زيد قائمًا"[1].
93	"إن" جاءت بعدها اللام	أنَّ "إنْ" إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى "ما" واللام بمعنى "إلا"	لأنه قد جاء ذلك كثيرًا في كتاب الله وكلام العرب، قال الله تعالى: {وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا} [الإسراء: ٧٦] أي: وما كادوا إلا يستفزونك	مخففة من الثقيلة، واللام بعدها للتوكيد	للنظير في كلام العرب، وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف "إنَّ" وإن اختلفنا في بطلان عملها مع التخفيف
94	الجزاء بكيف	أن "كيف" يجازى بها كما يجازى بمتى ما وأينما وما أشبههما من كلمات المجازاة	لأنها مشابه لكلمات المجازاة في الاستفهام	لا يجوز المجازاة بها	إنه لا يجوز المجازاة بها لثلاثة أوجه: أحدها: أنها نقصت عن سائر أخواتها؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة لأنها سؤال عن الحال، والحال لا يكون إلا نكرة. والوجه الثاني: إنما لم يجز المجازاة بها لأنها لا يجوز الإخبار عنها، ولا يعود إليها ضمير. والوجه الثالث: أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء[2].

١ /الرضي على الكافية ج٢/ص٣٣٢، التوطئة،لأبي علي الشلوبين، تحقيق يوسف أحمد المطوع سنة ١٣٠٢هـ - ١٩٨١م،ص/٢٤٤ ابن يعيش ج٨ص١٣

٢ المفصل ٢٨٣، شرح الأشموني ج١ص٤١٤

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
95	سين الاستقبال محذوفة من سوف	أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلُها سوف	لأنَّ سوف كثر استعمالها عند العرب نحو: لا أذرِ، ولم أبَلْ، والأصل لا أدري، ولم أبال	أنها أصلٌ بنفسها	لأنَّ الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلًا في نفسه، والسين حرف يدل على معنى؛ فينبغي أن يكون أصلًا في نفسه، لا مأخوذًا من غيره
96	إذا اجتمع في أول المضارع تاءان: فأيهما المحذوفة	المحذوفة تاء المضارعة دون الأصلية، نحو "تَتَاولُ، وتَلَوَّنُ"	لأن إذا اجتمع في أول هذا الفعل حرفان متحركان من معنى واحد استثقلوا اجتماعهما	المحذوفة التاء الأصلية دون المضارعة	إن حذف الأصلية أولى من الزائدة؛ لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة، والأصلية ما دخلت لمعنى؛ فلما وجب حذف إحداهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى
97	هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة؟	يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة نحو "افْعَلَانْ وافْعَلُنَانْ" بالنون الخفيفة	لذلك وجهان: أن النون مخففة من الثقيلة والثقيلة تدخل بالإجماع. والثاني: أن هذه النون دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط لتوكيد الفعل[1].	لا يجوز في الموضعين	لأن نون الاثنين التي في الإعراب تسقط وتبقى الألف

١ الأشباه والنظائر ج٢/ص١٥١، البيان ١ ج٣٥٢ص، المقتضب ج٢/٢٤

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
98	الاسم من ذا والذي	أن الاسم في "ذا، والذي" الذال وحدها، وما زيد عليها تكثير لهما	أن الألف والياء فيهما يحذفان في التثنية نحو "قام ذَانِ، ورأيت ذَيْنِ، ومررت بِذَيْنِ، وقام اللَّذَانِ، ورأيت اللَّذَيْنِ، ومررت باللَّذَيْنِ"، ولو أنهما أصلان لكانا لا يحذفان	أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما	لأن "ذا، والذي" كل واحد منهما كلمة منفصلة عن غيرها؛ فلا يجوز أن يُبْنَى على حرف واحد
99	هو وهي، ما الاسم منه؟	إن الاسم من (هو، وهي) الهاء وحدها	لأن الواو والياء تحذفان في التثنية، نحو "هما" ولو كانتا أصلًا لما حذفتا	إن الهاء والواو من (هو)، والهاء والياء من (هي) هما الاسم بمجموعهما	أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقف على حرف
100	لولايا ولولاك	أن الياء والكاف في "لولاي، ولولاك" في موضع رفع	لأن الظاهر الذي قام مقام الياء والكاف رفع بهما	أن الياء والكاف في موضع جرٍّ بلولا	لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع[1].
101	إياك وإياه	أن الكاف والهاء والياء من "إيَّاك، وإيَّاه، وإياي" هي الضمائر المنصوبة، وأن "إيا" عماد	لأن هذه الكاف والهاء والياء هي الكاف والهاء والياء التي تكون في حال الاتصال؛ لأنه لا فرق بينهما بوجه ما	إن (إيا) هي الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب	إن "إيا" هي الضمير دون الكاف والهاء والياء، وذلك لأنا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد

١ ابن يعيش ج٢/ص١٢١، شرح الأشموني ج١/ص ٨٤

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
102	كنت أظن أن العقرب	أنه يجوز أن يقال "كنت أظن أن العقرب أشد لسْعَةً من الزُّنْبُورِ فإذا هو إياها"	احتجوا بالحكاية الزنبورية المشهورة بين الكسائي وسيبويه، وأن العرب وافقت الكسائي	لا يجوز أن يقال: "فإذا هو إياها". ويجب أن يقال: "فإذا هو هي"	إنه لا يجوز إلا الرفع لأن "هو" مرفوع بالابتداء، ولا بد للمبتدأ من خبر
103	العماد	أن ما يُفْصَلُ به بين النعت والخبر يسمى عمادًا، وله موضع من الإعراب، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما بعده	حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله، وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم ما بعده قال: لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد	أنه يسمى فصلًا لأنه يَفْصِلُ بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعًا لنعت الاسم ليخرج من معنى النعت كقولك: "زيد هو العاقل" ولا موضع له من الإعراب	إنه لا موضع له من الإعراب؛ لأنه دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر
104	الاسم المبهم والعلم أيهما أعرف؟	أن الاسم المبهم - نحو "هذا، وذاك"- أَعْرَفُ من الاسم العلم - نحو زيد، وعمرو"	لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين: بالعين وبالقلب، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده، نحو (مررتُ بعمرو العاقل وعمرو آخر)[1].	الاسم العلم أعرف من المبهم	لأن الأصل في العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره
105	بناء أيّهم إذا حذف عائده	أن "أيهم" إذا كان بمعنى الذي وحذف العائد من الصلة معرب، نحو قولهم: "لأضربن أيُّهم أفضل"	الدليل على أنه معرب منصوب بالفعل الذي قبله أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا} [مريم: ٦٩] بالنصب، وهي قراءة هارون القارئ ومعاذ الهراء، ورواية عن يعقوب.	أنه مبنيّ على الضم، وأجمعوا على أنه إذا ذكر العائد أنه معرب، نحو قولهم: "لأضربنّ أيهم هو أفضل"	لأن القياس يقتضي أن تكون مبنية في كل حال؛ لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والموصول[2].

١ الرضي على الكافية ج٣/ص١٢٨، مفتاح الإعراب ص١٢٦ ، شرح الاشموني ج ٢/ص٧٧،

٢ الارتشاف ج ٢ص/٩٣٠، الهمع ج ١/ص٦١

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
106	صلة أسماء الإشارة كسائر الموصولات	أن "هذا" وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي والأسماء الموصولة، نحو "هذا قال ذاك زيد" أي: الذي قال ذاك زيد	لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: {ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ} [البقرة: ٨٥] والتقدير فيه: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، فأنتم: مبتدأ، وهؤلاء: خبره وتقتلون: صلة هؤلاء	أنه لا يكون بمعنى الذي، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة	لأن الأصل في هذا وأسماء الإشارة أشبهه من أسماء الإشارة أن تكون دالًا على الإشارة، و"الذي" وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها؛ فينبغي أن لا يحمل عليها
107	إن وصل الاسم الظاهر كانت فيه الألف واللام	أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وُصِلَ كما يوصل الذي	لأنه جاء عند العرب، كقول الشاعر: لعَمْرِي لأنت البيتُ أكْرِمُ أهْلَهُ *** وأقْعُدُ في أفْيَائِهِ بالأصَائِلِ فقوله: "لأنت" مبتدأ، و"البيت" خبرهُ و"أكرم" صلة الخبر الذي هو البيت	لا يوُصل	إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم الظاهر يدل على معنى مخصوص في نفسه، وليس كالذي؛ لأنه لا يدل على معنى مخصوص إلا بصلة توضّحُهُ؛ لأنه مبهم
108	همزة بين بين	أنها ساكنة	أن همزة بَيْنَ بَيْنَ لا يجوز أن تقع مبتدأة، ولو كانت متحركة لجاز أن تقع مبتدأة، فلما امتنع الابتداء بها دلّ على أنها ساكنة؛ لأن الساكن لا يُبْتَدَأ به	أنها متحركة[1]	أنها تقع مخففة بَيْنَ بَيْنَ في الشعر وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت كقول الأعشى: أأنْ رَأتْ رجلا أعشى أضَرَّ بِهِ *** رَيْبُ الزَّمَانِ ودَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ فالنون ساكنة وقبلها همزة مخففة بَيْنَ بَيْنَ، فعلم أنها متحركة

١ سر صناعة الإعراب ج١ص٢٨، ٤٩

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
109	الوقف	يجوز أن يقال في الوقف "رأيت البَكّرْ" بفتح الكاف في حال النصب	جاز هذا في المرفوع والمخفوض نحو (هذا البكُرْ) ومررتُ بالبكِرْ) ليزول اجتماع الساكنين في حالة الوقف[2].	لا يجوز	لأن أول أحوال الكلمة التنكير، فيجب في حالة النصب أن يقال "بَكْرًا"[1].
110	همزة الوصل	إن الأصل فيها أن تتبع حركة عين الفعل نحو: (اضْرِبْ) إتباعًا لكسرة العين	عند إيجاب إزالة حرف زائد لئلا يبدأ بالساكن، وجب أن يكون متحركًا والحركة ثابتة لعين الفعل[3].	الأصل أن تكون متحركة مكسورة	لأن المقصود بزيادة الهمزة، أن نلفظ بفاء الفعل ساكنة في حالة الابتداء
111	نقل حركة همزة الوصل إلي الساكن قبلها	يجوز نقل حركة همزة الوصل إلي الساكن قبلها	القياس والنقل، مثال النقل قوله تعالى: {الم، اللَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} [آل عمران: ١-٢] فنقل فتحة الهمزة: "اللَّهُ" إلى الميم قبلها. القياس: في قولهم "من ابُوكَ، وكم ابِلكَ" جاز أن تنقل حركتها إلي الساكن قبلها	لا يجوز، وأجمعوا على جواز نقل حركة همزة القطع إلي الساكن قبلها	يجوز إذا ثبت في الوصل مثل: "مَنْ ابوك" و"كَمِ ابِلَكَ" في "كَمْ إبلكَ" بنقل حركتها
112	مد المقصور	يجوز في ضرورة الشعر، وأيده أبو الحسن الأخفش من البصريين	أنه قد جاء ذلك عن العرب في أشعارهم، قال الشاعر: قد علمتْ امُ أبي السَّعْلاء *** وعَلِمَتْ ذَاكَ مع الجَرّاء والسعلاءُ مقصورة في الأصل، ومدها لضرورة الشعر؛ فدل على جوازه	لا يجوز	لأن المقصور هو الأصل، والدليل على ذلك الألف تكون فيه أصلية وزائدة، وفي الممدود لا تكون إلا زائدة[4].

١ الكناش ج٢/ص ٨٥٧

٢ شرح الرضي على الشافية ج٢ص٣٢١، الإيضاح ج٢ص٣٠٥ حاشية الصبان ج٤ص٢١٠

٣ ابن يعيش ج٩/ص ١٣١

٤ شرح الكافية لابن مالك ١٧٥٩، المقتضب ج ٣ص٢٧٩ المقصور والممدود،لابن ولاد، تحقيقعبد الإله نبهان وآخرون، دمشق سنة ١٤-٣هـ- ١٩٨٥م ص/١٢١.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

مذهبهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم	قول علماء الكوفة في المسألة	المسألة النحوية والصرفية	م
لأن التثنية وردت على لفظ الواحد، فينبغي أن لا يحذف منه شيء	لا يجوز حذف شي من ذلك في المقصور ولا الممدود	لأن لما كثرت حروفهما اجتمع فيهما ثقلان، ثقل أصلي، وثقل طارئ، فجاز الحذف	أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية "خَوْزَلَى، وقَهْقَرَى": خَوْزَلانِ، وقَهْقَرَانِ، وإذا طالت حروفه يحذف الحرفان الأخران، فأجازوا في "قاصعَاء" قاصعان	الاسم المقصور	113
لأن قولهم "طالق، وطامث، وحائض، وحامل" في معنى ذات طلاق وطمث وحيض وحمل، على معنى النسب[1].	لأنهم قصدوا به النسب ولم يُجْرُوهُ على الفعل، وذهب بعضهم أنهم حملوه على المعنى	دخلت علامة التأنيث في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث[2].	أن علامة التأنيث إنما حُذِفَتْ من نحو "طالق، وطامث، وحائض، وحامل" لاختصاص المؤنث به	علامة التأنيث	114
لأن اجتماع الياء والواو والكسر مستثقل في كلامهم، فوجب أن يحذفوا واحدا منها طلبًا للتخفيف	لوقوعها بين ياء وكسرة[3].	لأن الأفعال لازم ومتعد، يقعان فيما فاؤه واو، فوجب أن يفرق بينهما في الحكم، فبقت الواو في اللازم نحو: وجل، يوجل، وحذفت من المتعدي نحو "وعد يعد، ووزن يزن"	أن الواو من نحو "يَعِدُ، ويَزِنُ" إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي	حكم الواو الواقعة بين ياء وكسرة	115

١ المقتضب ج ٣/ص ١٦٤

٢ الرضي على الكافية ٢/١٦١، شرح الاشموني ج ٢ص٣٩٨، ٣٩٩

٣ الكتاب ج٤ص٥٢، سر صناعة الإعراب ج١/ص٣٨٥

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

م	المسألة النحوية والصرفية	قول علماء الكوفة في المسألة	حجتهم	قول علماء البصرة في المسألة	حجتهم
116	وزن الخماسي المكرر ثانيه وثالثه	أن "صَمَحْمَح وتَمَكْمَك" على وزن فعلّل	لأنَّ أصلهما (صمحّح ودمكّك) فاستثقلوا جمع ثلاث حاءات وثلاث كافات، فجعلوا الوسطى ملها ميما	على وزن "فَعْلَعَل"	لأن الظاهر أن العين واللام قد تكررتا فيه فوجب أن يكون الوزن (فَعْلعل)
117	هل في كل رباعي وخماسي من الأسماء زيادة؟	إن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة	لأنا أجمعنا على أن وزن جعفر فَعْلَل، ووزن سفرجل فَعْلَّل	ان بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة لا زيادة فيهما البتة	لا يخلو الزائد في جعفر من أن يكون الراء أو الفاء أو العين أو الجيم
118	وزن "سيد، وميت" ونحوهما	أن وزن "سيِّد، وهيِّن، وميِّت" في الأصل على فَعِيل، نحو سَوِيد وهَوِين ومَوِيت	لوجود النظير في كلام العرب بخلاف فَيْعِل	أن وزنه فَيْعِل - بكسر العين؛ وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على فَيْعَلٍ بفتح العين	وزنه فَيْعَل؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن
119	"خطايا"	أن "خطايا" جمع خطيئة على وزن فعالي	لأنَّ الأصل أن يقال في جمعها خطايئ[1].	على وزن فَعَائِل	لأن خطايا جمع خطيئة؛ وخطيئة على وزن فعيلة، وفعيلة يجمع على فعائل
120	وزن "إنسان" وأصل اشتقاقه	أن "إنسان" وزنه إِفْعَان	لأن الأصل في إنسان إنسيان على إفعلان من النسيان، فحذفوا منه الياء التي هي اللام لكثرت الاستعمال	وزنه فِعْلان ومعهم بعض الكوفيين	لأن "إنسان" مأخوذة من الإنس، وسمي الإنسان إنسا لظهورهم
121	وزن أشياء	أن "أشياء" وزنه أَفْعَاء، والأصل أفعلاء، وذهب بعضهم إلى أن وزنه أفعال	وزنه أفعاء لأنه جمع شيء على الأصل. وأصل شيء شيّئ مثل شيّع؛ فقالوا في جمعه أشيناء على أفعلاء	أن وزنه أفعاء والأصل فَعْلاء	لأن الأصل فيه شَيْئاء بهمزتين على فعلاء كطرفاء، وخَلْفاء، فاستثقلوا اجتماع همزتين وليس بينهما حاجز قوي، فقدموا الهمزة التي هي اللام على الفاء[2].

١ المقتضب ج ٢/ص ٥٤

٢ شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، بيروت سنة ١٩٥٣م، ص ٢٢

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

الهوامش المتعلقة بالمسائل:

١- التبيين، للعكبري، تحقيق: محمد عبد الرحمن سليمان، بيروت – لبنات، ص٢٠١ – ٢٠١٣. وأيضا: قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة،ص٤٨، المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ج١/ ص٥، ج٢/ ص١٥٣، ١٥٥.

٢- الرضي على الكافية، الرضي الإستراباذي،القاهرة، ص٢٣٠.

٣- أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق: محمد البيطار، دمشق ١٩٥٧م، ومحمد حسن، مطبعة بيروت ١٩٩٨م، ص٥٦.

٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة عيسى البابلي الحلبي – القاهرة،ج ١/ ص٥٤.

٥- الوسيط في الأمثال، ص١٣٢.

٦- أوضح المسالك، ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، ج٢/ ص ١٦٠، وأيضا: قطر الندى، ص١٩٢.

٧- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر، سلسلة كتب التراث، ص٣٦٣.

٨- أسرار العربية، ص٩١، الإنصاف، ص١١٤.

٩- المقتضب، للمبرد، ص٣٦١.

١٠- شرح الكافية، ص٢٢٣، وأيضا: الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس، القاهرة، ١٩٩٢م، ص٣٥٢، أسرار العربية، ص٩٤.

١١- المقتضب ج ٤/ ص ١٠٨، الكناش في النحو والصرف، أبو الفداء بن شاهناه، ج٢/ ص٧٠٢.

١٢- الكناش ج١/ ص٣٨٣، مفتاح الإعراب، محمد بن أحمد مرجان، تحقيق: محمد عامر، مطبعة القاهرة،١٩٨٥م، ص٧٥.

١٣- الهمع، ج١/ ص٤٣١، شرج الجمل، ابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، العراق، ج٢/ ص١٥٣، وأيضا: ارتشاف الضرب، ابو حيان، تحقيق: رجب عثمان،

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م،ج٢/ ص١٥٤. المغني، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، دار إحياء التراث العربي .ج١/ ص١٣٧.

١٤- معاني القران، الفراء، تحقيق: محمد النجار، القاهرة، ج١/ ص٤٦٦.

١٥- قول نقيع بن طارق، ورد في شرح التصريح، ج٢/ ص٢٧٥.

١٦- الرضي على الكافية، ص١١٤٢، الأشباه والنظائر، السيوطي، مطبعة عبد المعارف، حيدر آباد – الهند، ١٣١٧هـ، ج٣/ ص٩.

١٧- ارتشاف الضرب، ج٢/ ص٢٣٩٦.

١٨- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، ج٢/ ص٢٠، الأشموني، ج٢/ ص١٧٨.

١٩- مفتاح الإعراب، ص٣١.

٢٠- أسرار العربية، ص١٣٧، ارتشاف الضرب، ج٣/ص١٢٩٦.

٢١- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان (محمد بن علي الصبان)، مطبعة القاهرة، د.ت، ج٢/ ص٢٢٦.

٢٢- ابن يعيش، ج٨/ ص١٠.

٢٣- حاشية الصبان، ج٢/ ص٢٠٣.

٢٤- المقتضب، ج٢/ ص٣٢٢، الإنصاف، ص٣٣٤.

٢٥- القاموس المحيط، الفيروز أبادي، دار الرسالة، بيروت – لبنان، ج٤/ ص٢٨١ .

٢٦- المقتضب، ج١/ ص٢٣٨، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، الزجاجي السيد البطليموسي، تحقيق: حمزة النشرتي، مطبعة دار المريخ، ص١٩١ – ١٩٢.

٢٧- ارتشاف الضرب، ج٤/ ص١٨٠٦، أوضح المسالك، ج٣/ ص٨٧.

٢٨- الرضي على الكافية، ج١/ ص٣٢، الارتشاف، ج٢/ ص٥٥٨.

٢٩- شرح الأشموني، ج٢/ ص١٢٣. مفتاح الإعراب، ص١٤٣، أوضح المسالك، ج٣/ ص٣٥٦.

٣٠- الهمع، ج٥/ ص٢٥٥، قطر الندى، ص٣١٢.

٣١- معاني القران للفراء، ج١/ ص٤٦٧.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

٣٢- المقتضب، ج٢/ ص١٣٢، أسرار العربية، ص١٦٦، الأشباه والنظائر، ج٢/ ص١٥٣.

٣٣- الارتشاف، ج٤/ ص١٦٦٦٨، إصلاح الخلل، ص٤٩، شرح الجمل لابن عصفور، ج٢/ ص١٤٢.

٣٤- قطر الندى، ص٦١، المقتضب، ج٢/ ص١٤.

٣٥- الأنموذج في النحو، الزمخشري، تحقيق: حسن عبد الجليل يوسف، القاهرة، ١٩٩٠م، ص١٩٧.

٣٦- ابن يعيش، ج٧/ ص١٩، ج٩/ ص١٤. ومنه قول الشاعر: أردتُ لِكيما انْ تطيرَ بِقريتِي ** فتتركها شتَّا ببيداءِ بلقعِ

٣٧- شرح الأشموني ج٢/ ص٢٨٠.

٣٨- شرح الجمل، ج١/ ص٥١٧.

٣٩- ابن يعيش، ج٧/ ص٤، المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ج١/ ص١٦٧- ١٧٨.

٤٠- الرضي على الكافية، ج٢/ ص٣٣٢، التوطئة، أبو علي الشلويني، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، سنة ١٣٠٢هـ -١٩٨١م، ص٢٤٤، ابن يعيش، ج٨/ ص١٣.

٤١- المفصل، ص٢٨٣، شرح الأشموني، ج١/ ص٤١٤.

٤٢- الأشباه والنظائر، ج٢/ ص١٥١، البيان، ج١/ ص٣٥٢، المقتضب، ج٢/ص٢٤.

٤٣- ابن يعيش، ج٢/ ص١٢١، شرح الأشموني، ج١/ ص ٨٤.

٤٤- االرضي على الكافية، ج٣/ص١٢٨، مفتاح الإعراب، ص١٢٦ ، شرح الأشموني، ج٢/ ص٧٧.

٤٥- الارتشاف، ج٢/ ص٩٣٠، الهمع، ج١/ ص٦١.

٤٦- سر صناعة الإعراب، ج١/ ص٢٨، ٤٩.

٤٧- الكناش، ج٢/ ص٨٥٧.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

٤٨- شرح الرضي على الشافية، ج٢/ ص٣٢١، الإيضاح، ج٢/ ص٣٠٥، حاشية الصبان، ج٤/ ص٢١٠.

٤٩- ابن يعيش، ج٩/ ص١٣١.

٥٠- شرح الكافية لابن مالك، ص١٧٥٩، المقتضب، ج٣/ ص٢٧٩ ،المقصور والممدود، ابن ولاد، تحقيق: عبد الإله نهيان وآخرون، دمشق، ١٩٨٥م، ص١٢١.

٥١- المقتضب، ج٣/ ص١٦٤.

٥٢- الرضي على الكافية، ج٢/ ص١٦١، شرح الأشموني، ج٢/ ص٣٩٨، ٣٩٩.

٥٣- سر صناعة الإعراب، ج١/ ص٣٨٥.

٥٤- المقتضب، ج٢ /ص٥٤.

٥٥- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، بيروت، ١٩٥٣م، ص٢٢.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

الخاتمة

على الرغم من أن البصرة والكوفة بلدان تضمهما أرض العراق، فقد اتسع الخلاف النحوي بينهما، إلا أن البصريين عُرفوا بسلامة من أخذوا عنهم؛ لأنهم طافوا في نواحي الجزيرة العربية وأخذوا عن القبائل صاحبة السليقة اللغوية الصحيحة، وقد أسرفوا في التأكد والدقة من الشواهد السليمة. أمّا الكوفيون فقد اتفق العلماء أنهم تأخروا عن البصريين في علم النحو العربي أحقاب طويلة؛ بسبب انشغالهم برواية الأخبار.

ومما لاشك فيه أن الخلافات في المسائل النحوية والصرفية قوت من شوكة النحو العربي، حتى خرج للعالم بصورته الناجعة، وأقيمت الدوريات وأجريت الدراسات حول هذا الموضوع كثيرًا، مما يبين شرف المعاني الراسخة في أذهان العرب والباحثين حول هذا الموضوع.

أما عن المستخلص من هذه الدراسة، فنجمله فيما يلي:

١- أن علماء الكوفة في كثير من المسائل يعتمدون على النقل والقياس في حجتهم وأدلتهم، عكس ما نرى عند علماء البصرة، فلم يرد عنهم نقل أو قياس على كلاب العرب إلا في مسائل قليلة، منها المسألة (١٣ - القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع) والمسألة (٣٢ - تقديم الحال على العامل). والدليل على ذلك تكرار عبارة (النقل والقياس) في حجج الكوفيين مرات كثيرة مع ذكر شواهد النقل وشواهد القياس من القرآن الكريم وكلام العرب والأمثال العربية، وهذا ليست ببعيد أو مستغرب؛ فقد كان أكثر اعتماد أهل البصرة على الفكر والعقل.

٢- كلٌّ من الفريقين لم يدرك الصواب التام في جميع المسائل، فمن أصاب الحقيقة في مسألة ما، أخفق في الأخرى.

٣- أن كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" لا يقتصر على المسائل التي وقع فيها الخلاف فحسب، ولكنه يحتوي على كثير من الحقائق الأخرى لم تدخل في موضوع البحث، كالمسائل التي لم ينفرد بها الكوفيون في خلافهم مع البصرة، غير أن ابن الأنباري بذكرها على أنها خلافات نحوية بين المدرستين.

أخيرا الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرًا يوافي كل نعمه، والصَّلاة والسلام على رسوله الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم بالرسم العثماني وبهامشه، تفسير الجلالين تحقيق: جميل عبد الرحمن عبد السلام،، ط١، د.ت.

١- أسرار العربية، ابن الأنباري، (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري)، تحقيق: محمد البيطار، مطبعة دمشق، ١٩٥٧م، طبعة بيروت، ١٩٩٨م.

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري)، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٣- الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني)، تحقيق: محمد النجار، القاهرة، ١٩٩٢م.

٤- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر، دار صادر – بيروت، سنة ١٩٧٢م.

٥- شرح الجمل، ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد)، تحقيق: صاحب أبو جناح، العراق، د.ت.

٦- الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس (أحمد بن محمد بن فارس)، القاهرة، ١٣٢٨هـ.

٧- المغني، ابن قدامة (موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة)، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ.

٨- البداية والنهاية، ابن كثير (إسماعيل بن عمر بن كثير)، دار الفكر العربي، عام النشر: ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.

٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت.

١٠- قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

١١- المقصور والممدود، ابن ولاد (أحمد بن محمد بن ولاد)، تحقيق: عبد الإله نهبان وآخرون، دمشق، ١٩٨٥م.

١٢- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد عبد الرحمن، بيروت – لبنان، د.ت.

١٣- ارتشاف الضرب، أبو حيان (محمد بن يوسف بن حيان)، تحقيق: رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

١٤- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، بيروت، ١٩٥٣م.

١٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، على بن محمد بن عيسى، مطبعة عيسى البابلي الحلبي – القاهرة، د.ت.

١٦- االذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

١٧- شرح الكافية على الرضي، (الرضي الإستراباذي)، القاهرة، ١٣٠٦هـ.

١٨- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، الزجاجي، (أبو محمد عبد الله بن محمد السيد البطليموسي)، تحقيق: حمزة النشرتي، مطبعة دار المريخ.

١٩- الأنموذج في النحو، الزمخشري (محمود بن عمر الزمخشري)، تحقيق: حسن عبد الجليل يوسف، القاهرة، ١٩٩٠م.

٢٠- طبقات الشافعية الكبرى، السبكي (تاج الدين بن عبد الوهاب السبكي)، تحقيق: محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٢١- الأشباه والنظائر، السيوطي، مطبعة دار المعارف، حيدر أباد – الهند، ١٣١٧هـ.

٢٢- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا، د. ت.

٢٣- همع الهوامع، السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم، دار البحوث العلمية – الكويت.

٢٤- التوطئة، الشلوبيني (أبو علي عمر بن محمد)، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، ١٣٠٢هـ / ١٩٨١م.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

٢٥- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، الصبان (أبو العرفان محمد بن علي)، مطبعة القاهرة، د.ت.

٢٦- الوافي بالوفيات، الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.

٢٧- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق:كاظم بحر المرجان، سلسلة كتب التراث، د.ت.

٢٨- معاني القرآن، الفراء (أبو زكريا يحي بن زياد)، تحقيق: محمد النجار، أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٩٥٥م.

٢٩- أنباه الرواة على أنباء النحاة، القفطي (جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٢م.

٣٠- المقتضب، المبرد (محمد بن يزيد المبرد)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، د.ت.

٣١- مفتاح الإعراب، محمد أحمد مرجان، تحقيق: محمد عامر، مطبعة القاهرة، ١٩٨٥م.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

Research Abstract

This Study deals with Controversy Conjugation which is included SYNTAX and morphological The book of Ibn-al-Anbari "Al-Insaf in issues of disputation".

it is to enrich the Arabic language, whereas it includes explicit arrangement and series, as well, an augment in details for whole, to what the scientists and grammarians stated at the topic of the syntactic and morphological disputations. The importance of this book attributes to that it is the unique one which endeavor to treat the topic of disputations among people of Basra and Kufa by this thoroughly comprehension and that entirely surrounding.

Throughout the study and skimming for much more says of linguisticians from Basra and Kufa in Iraq and others, it is clearly indicated that Ibn-al-Anbari is one of those, who had deepened in realm of this science and regulated its issues; whereas he allotted a large area, included his expositions for both Kufi and Basri sides, and els different opinions for them; so these points of view were as a good reference book for researchers.

Although, Ibn-al-Anbari was from Baghdad, however, he was apt to support opinions of Basra people more than the Kufi ones, that would talk about the same issue for them. Also he often did argue Kufi people in comparison of the fundamentals of Basra school, depending on the quotation by Al-Qura'n Al-Karim and the Prophetic Hadith Sharif, in addition to, the proverbs and speeches of Arabs, as shown in the field of study.

I tried to usefully concise and completely involve for whole issues, from the beginning of "deriving of the name", and ending with "evaluating of the word; things".

I look forward, asking the God that this study will be completed at the best paradigm.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
ملخص البحث	٤٠٣
المقدمة	٤٠٤
الفصل الأول: "نشأة الكاتب ومنهجه العلمي في الكتاب"	٤٠٧
تعريفه ونشأته العلمية	٤٠٧
منهجه العلمي في الكتاب	٤٠٩
الفصل الثاني: "المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الكوفيين والبصريين"	٤١١
المسألة من ١- ٢٥	٤١١ – ٤١٥
المسألة من ٢٦ – ٤٤	٤١٥ – ٤١٧
المسألة من ٤٥ – ٧٧	٤١٧ – ٤١٨
المسألة من ٧٨ – ١٠١	٤١٩ – ٤٢٠
المسألة من ١٠٢ – ١٢١	٤٢٠ – ٤٢٢
الخاتمة	٤٤٧
المصادر والمراجع	٤٤٨
فهرس المحتويات	٤٥٢

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner